

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ

مؤسسة النقد العربي السعودي

مؤسسة النقد العربي السعودي



المركز الرئيسي

مكتب

وكيل المحافظ للرقابة

الرقم :	42007671
التاريخ :	1442/02/12
المرفقات :	بدون

الرقم :

مدمن

المرفقات :

تعيم

المحترمون

السادة /

السلام عليكم ورحمة الله وبركاته،

الموضوع: الحصول على عدم ممانعة المؤسسة قبل قبول الترشيح أو التكليف/أو إعادة التكليف أو التعين/أو إعادة التعين لأي من شاغلي المناصب القيادية في المؤسسات المالية لدى أي جهة عامة أو خاصة أو تولي أي مسؤوليات أخرى.

أشير إلى متطلبات التعين في المناصب القيادية في المؤسسات المالية الخاضعة لإشراف مؤسسة النقد العربي السعودي، المبلغة بموجب التعيم رقم (٦٧/٦٧) تاريخ ١٤٤١/١/١٠هـ، المتضمنة تحديد الحد الأدنى من معايير الملائمة التي يتوجب على المؤسسات المالية إتباعها لتقدير مدى ملائمة شاغلي المناصب القيادية والمرشحين لها. والتي تقضي أن يتمتع شاغل المنصب القيادي بالاستقلالية الالزامية لأداء المهام والواجبات المنوطة بالمنصب القيادي وألا يكون لديه مصالح، أو التزامات وظيفية، أو أية ظروف أخرى قد تؤدي إلى تعارض في المصالح أو تؤثر بأي شكل كان على قدرته على أداء الواجبات المنوطة بالمنصب، وأشار إلى مبادئ السلوك وأخلاقيات العمل في المؤسسات المالية، المبلغة بموجب التعيم رقم (٦٧/٢٣٠٢/١٢) ١٤٤٠هـ المتضمنة عدد من الالتزامات المهنية على منسوبي المؤسسات المالية.

وحيث أصدرت المؤسسة التعليمات أعلاه استناداً إلى عدد من الأنظمة التي تشرف على تطبيقها؛ نظراً لطبيعة القطاع المالي وأهمية كفاءة شاغلي المناصب القيادية وقدرتهم على أداء مهامهم في أفضل صورة، وحيث أن تكليف أو تعين أي من شاغلي المناصب القيادية في المؤسسات المالية بمهام عامة أو خاصة أو مسؤوليات أخرى كالعضويات في مجالس إدارات، أو لجان، أو ما شابهها؛ قد يؤثر على قيام شاغلي الوظائف القيادية بالمؤسسات المالية بتأدبة التزاماتهم الوظيفية وواجباتهم المنصوص عليها في الأنظمة وتعليمات المؤسسة أو السياسات الداخلية للمؤسسات المالية بأكمل وجه، بالإضافة إلى احتمال وجود تعارض للمصالح بين وظائفهم في المؤسسات المالية وتلك التي يرشحون لها

بِسْمِ اللَّهِ الرَّحْمَنِ الرَّحِيمِ
مُؤسَّسَةِ النَّفْعِ الْعَرَبِيِّ الْسَّعُودِيِّ

المركز الرئيسي

مكتب
وكيل المحافظ للرقابة

التاريخ : الرقم :

الموافق : المرفقات :

أو يشغلونها؛ مما قد يؤثر على قرار المؤسسة بمنح عدم المانعة على شغل المنصب القيادي في المؤسسة المالية.

وبناء على سبق؛ يجب على المؤسسة المالية اتخاذ اللازم حيال تعديل سياساتها الداخلية بما يضمن ضرورة حصول منسوبيها من شاغلي المناصب القيادية على موافقة المؤسسة المالية واستيفاء عدم ممانعة المؤسسة؛ قبل قبول الترشيح أو التكليف/أو إعادة التكليف أو التعيين/أو إعادة التعيين لدى أي جهة عامة أو خاصة، أو تولي أي مسؤوليات أخرى كالعضويات في مجالس الإدارات، أو اللجان، أو ما شاكلها، مع الإشارة إلى أن عدم الالتزام بذلك يُعد مشمولاً بحكم المادة (٢٠) من المتطلبات المشار إليها أعلاه.

للإحاطة، والعمل بموجبه اعتباراً من تاريخه.

وتقبلوا تحياتي،

برئاستك

فهد بن إبراهيم الشثري

وكيل المحافظ للرقابة

متحملاً

نطاق التوزيع:

- البنوك والمصارف العاملة بالمملكة.
- شركات التمويل وإعادة التمويل وتسجيل العقود العاملة بالمملكة.
- شركات التأمين، وإعادة التأمين، وشركات التأمين الأجنبية، وشركات المهن الحرة المرخصة العاملة بالمملكة.
- شركات المعلومات الائتمانية العاملة بالمملكة.
- شركات ومؤسسات الصرافة العاملة بالمملكة.
- شركات المدفوعات ونظم المدفوعات العاملة بالمملكة.